# تمويل البنوك الإسلامية في اليمن للمشروعات المتناهية في الصغر
# العوائق والتحديات من وجهة نظر أصحاب المشاريع (دراسة تطبيقية)

**Financing Islamic banks in Yemen for micro-projects**

**Obstacles and challenges from the point of view of entrepreneurs (applied study)**


**عبد الرحمن سعيد العامري** *

جامعة صباح الدين الزعيم – تركيا

abdulrahman.alameri459@gmail.com

**أحمد فايز الهرش**

جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية – تركيا

Afayh0011@yahoo.com



تاريخ الاستلام: 2021/09/10 تاريخ القبول للنشر:2021/10/04 تاريخ النشر: 2021/10/20



**ملخص:** هدفت الدراسة التعرف إلى واقع تمويلات البنوك الإسلامية للمشاريع المتناهية في الصغر في اليمن، كذلك هدفت إلى إبراز التحديات التي تواجه هذا التمويل، وسبل تخطيها، كما سعت الدراسة إلى تقديم بعض المقترحات لتعزيز سبل التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي بالإضافة إلى المناهج الكيفية المعتمدة في تحليل الاستبانة التي استهدف فيها عينة من أصحاب المشروعات الصغيرة في الجمهورية اليمنية وقد خلصت هذه الدراسة إلى أهمية التمويلات الإسلامية للمشروعات الصغيرة في الجمهورية اليمنية إلا أن هذا الدور ما زال محدودا وبحاجة إلى تطوير، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها التحديات السوقية، والمنافسة الشديدة والهوامش الربحية المنخفضة، وقلة الوعي بماهية التمويل الإسلامي لهذه المشاريع، وقد قدمت الدراسة عددا من التوصيات لتطوير دور البنوك الإسلامية في اليمن في تمويل المشروعات الصغيرة منها: إنشاء الوحدات المتخصصة بتمويل المشروعات المتناهية في الصغر في البنوك الإسلامية كما هو الحال في الأقسام التي تقوم بالتمويل التجاري والعقاري، كذلك أوصت الدراسة بضرورة قيام الدولة بدعم وتمويل هذه المشاريع عبر تشريعات وإعفاءات مناسبة.



**الكلمات المفتاحية:** البنوك الإسلامية، المشروعات الصغيرة، التمويل الإسلامي، اليمن، معوقات.

**تصنيف JEL:** E58، E06.



**Abstract:** This study aimed to identify the reality of Islamic banks' financing provided to micro-enterprises in Yemen, as well as to highlight the challenges facing this financing, and ways to overcome them.This study also aimed to suggest some ideas for enhancing Islamic financing methods for micro-enterprises.

To achieve this goal, the researcher followed the descriptive approach, the analytical approach, in addition to the qualitative approaches adopted in analyzing the questionnaire, which targeted a sample of small business owners in the Republic of Yemen. This study concluded the importance of Islamic finance for small projects in the Republic of Yemen, but this role is still limited and needs to be developed, due to several reasons, including market challenges, intense competition, low profitability, and lack of awareness of what Islamic finance is for these projects. The study made a number of recommendations to develop the role of Islamic banks in Yemen in financing small projects, including: establishing units specialized in financing micro-enterprises in Islamic banks, as is the case in departments that carry out commercial and real estate financing. The study also recommended the need for the state to support and finance these projects. Through appropriate legislation and exemptions.



**Keywords**: Islamic banks, small projects, Islamic finance, Yemen, financing obstacles.

**Jel Classification Codes:** E58 ،E06 .



* المؤلف المراسل.

**1. مقدمة:**

تنامى دور البنوك الإسلامية في السنوات الأخيرة في العالم، ولقد زاد إسهام هذه البنوك في مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا، ولقد قامت البنوك الإسلامية بالإسهام بتمويل المشروعات المتناهية في الصغر في مجالات عدة وبأساليب مختلفة، ووسائل تمويلية متنوعة، تساعد على تحقيق الأهداف في محاربة الفقر والبطالة، خاصة أن المشاريع الصغيرة ساهمت في توظيف ما لا يقل عن 70% من الأيدي العاملة من الشباب، ولقد اهتمت البنوك الإسلامية بتنمية مجتمعاتها للعمل على النهوض الاقتصادي والاجتماعي.(سليمان، 2016، صفحة 3)

ولقد شهد دور المشروعات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة تطورا في دعم النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد شهدت الدول المتقدمة والنامية كذلك تطورا ملحوظا بحلول عقد السبعينيات من القرن الماضي، نتيجة عدد من التحولات العالمية البارزة التي كان من شأنها إحداث تغييرات في هيكل إنتاج السلع والخدمات باتجاه المزيد من الاعتماد على مدخلات الإنتاج التي توفرها هذه المشروعات وهو ما عزز من دورها الاقتصادي كحلقة رئيسية في شبكات الإمداد العالمية، وفي ضوء ما سبق أصبحت المشروعات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة بمثابة قاطرة رئيسة لدفع التنمية الاقتصادية في عدد من البلدان في العالم وعلى وجه الخصوص النامية منها، نظرا لدور تلك المشروعات من المساهمة الفاعلة في توفير فرص العمل، وتكاملها في سلسلة إنتاج السلع والخدمات؛ كما تساهم في تحسن دخل الفرد واستثمار طاقاته ومهاراته,ولقد تزايد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة اهتمام الدول بتوفير تمويلات للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، وذلك لما حققته تلك المشاريع من ثمرة طيبة في رفد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومحاربة الفقر والبطالة وإيجاد فرص عمل لشريحة مهمة ألا وهي الشباب.ولما كانت المؤسسات المصرفية بطبيعتها وخصائصها قادرة على محاكاة تمويلات هذا القطاع فقد بات من الضروري دراسة هذا الموضوع.

**1.1. مشكلة الدراسة:** لقد انتشر التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر في العالم العربي والإسلامي، ومنها الجمهورية اليمنية كون هذا التمويل يساهم في توفير بدائل متعددة أمام المتمولين للاختيار بما يتناسب مع مجال استثماراتهم، وهذه من الأمور التي تؤهل البنوك الإسلامية اليمنية للقيام بدور فاعل في تمويل المشروعات المتناهية في الصغر، ومن هنا برزت مشكلة البحث في معرفة دورها في تمويل المشروعات المتناهية في الصغر، ومدى مساهمة البنوك الإسلامية اليمنية في النهوض بالمشروعات المتناهية في الصغر، والاستجابة التي تحققها القوانين في دعم وحماية تمويل المشرعات المتناهية في الصغر والأثر الذي تساهم فيه المشروعات المتناهية في الصغر على مستوى معيشة الأسرة اليمنية في التعليم والصحة وغيرها من المجالات وأبرز التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي لهذه المشروعات.

**2.1. أسئلة الدراسة:** تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال التالي:

**ما أبرز التحديات والعقبات التي تعيق التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر؟**

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

- ما مدى مساهمة البنوك الإسلامية اليمنية في تمويل المشروعات المتناهية في الصغر؟.
- ما مدى استجابة القوانين والأنظمة في اليمن في دعم تمويل المشرعات المتناهية في الصغر وحمايتها؟.
- ما أهمية الدور الذي تقوم به المشروعات المتناهية في الصغر في المجتمع اليمني في المجالات المختلفة؟.
- ما أبرز المقترحات لتمكين أصحاب المشروعات المتناهية في الصغر من الحصول على التمويلات الإسلامية؟.

3.1. **فرضية / فرضيات الدراسة:** تحاول الدراسة اختبار الفرضيات الآتية:

- مساهمة البنوك الإسلامية اليمنية في النهوض بالمشروعات المتناهية في الصغر ما زالت محدودة وغير فاعلة؛
- للمشروعات المتناهية في الصغر إسهامات محدودة في توظيف الكوادر البشرية ذوي الخبرة والمهارة ومن لديهم الرغبة في العمل والإنتاج؛
- القوانين والأنظمة ما زالت بحاجة إلى كثير من الملاءمة ومواكبة الواقع لتمثل دعما وحماية للتمويل الاسلامي للمشرعات المتناهية في الصغر؛
- ثمة عقبات وتحديات ما زالت تعترض التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر؛
- ثمة مقترحات لتمكين أصحاب المشروعات المتناهية في الصغر من الحصول على التمويلات الإسلامية.

**4.1. أهداف الدراسة:** يهدف هذا البحث الى استجلاء الأمور الآتية:

- مدى مساهمة البنوك الإسلامية اليمنية في النهوض بالمشروعات المتناهية في الصغر عبر التمويل الإسلامي؛
- بيان أدوات التمويل الإسلامي المستخدمة في تمويل المشروعات المتناهية في الصغر في اليمن؛
- دور المشروعات المتناهية في الصغر في توظيف الكوادر البشرية ذوي الخبرة والمهارة والنشاط الاقتصادي المثمر؛
- مدى استجابة القوانين والأنظمة في دعم تمويل المشرعات المتناهية في الصغر؛
- أهمية الدور الذي تقوم به المشروعات المتناهية في الصغر في المجتمع اليمني في المجالات المختلفة؛
- إبراز التحديات والعقبات التي تعيق التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة؛
- تقديم مقترحات لتمكين أصحاب المشروعات المتناهية في الصغر من الحصول على التمويلات الإسلامية.

5.1. **منهجية البحث في الدراسة:** تعتمد هذه الدراسة على المناهج العلمية الآتية:

- المنهج الاستقرائي من خلال استقراء ما كتب في الأدبيات حول التمويل الاسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر مثل مفهومها وتعريفها، وخصائصها وأهميتها، ومصادر تمويل المشروعات المتناهية في الصغر ودور البنوك في تمويل المشروعات المتناهية في الصغر.
- واستخدم المنهج الوصفي التحليلي القائم على تتبع خطوات التمويل للمشروعات المتناهية في الصغر، لمعرفة دور هذه التمويلات في معالجة حالات الفقر ومحاربة البطالة وزيادة التنمية المجتمعية، ومدى المساهمة في رفع المعاناة عن الأسر اليمنية التي تعاني من الفقر والبطالة ومشاكل الحروب والمجاعات.
- كما سيقوم الباحث باستخدام استبانة وتحليلها بغرض جمع معلومات حول أهم التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية في اليمن في تمويل هذه المشروعات.

## 2. الإطار النظري للموضوع:

### 1.2. نشأة المشروعات المتناهية في الصغر:

كان ظهور المشروعات المتناهية في الصغر مع "الجمعيات الصديقة" الإنجليزية في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، والحركة الألمانية الأولى للاتحاد الائتماني في عام 1850م، و(هيرمان شولز ديلتش) عام 1850م، و(فريدريش ريفسين) عام 1864م، و(هينري دانكن) الذي قاد الحركة الأسكتلندية للادخار المصرفي عام 1808م وحركة مصرف إدخار البنسات في إسكتلندا عام 1810م. (ديتشر، 2007، صفحة 9)

أما في الدول العربية فقد ظهر التمويل المتناهي في الصغر في مصر في الخمسينيات من القرن الماضي من خلال بنك مملوك للحكومة (البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي)، وكذلك مشروع الأسر المنتجة عام 1967م بمبادرة من وزارة التضامن الاجتماعي. (PLANET FINANCE، 2008، صفحة 17)

أما في البلدان الإسلامية فقد طرح البروفيسور محمد يونس فكرته في بنجلادش في سبتمبر عام 1983م (بنك جرامين Grameen Bank)؛ ومعناها بالبنغالية بنك القرية، ويعتبر أول بنك في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء في صورة قروض بدون ضمانات مالية ليقوموا بتأسيس مشاريعهم المدرة للدخل الخاص بهم. (الشايب، 2010، صفحة 8)

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005م على سن الائتمان المتناهي في الصغر، واعترف رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الأمم المتحدة في سبتمبر من عام 2005م "بالحاجة لتوفير الخدمات المالية ولا سيما للفقراء سواء من خلال التمويل الأصغر أو الائتمان المتناهي في الصغر (المعهد الإسلامي للبحوث، 2008، صفحة 13). وفي 6 نيسان/ إبريل من عام 2017، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا مقترحا لتخصيص يوم 27 حزيران/ يونيو كيوم عالمي للمشروعات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة. (المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، 2018، صفحة 13)

وعند الحديث عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر، أو التمويل الإسلامي للمشروعات يجدر ذكر أن هذا النوع من التمويل بدأ منذ القدم على شكل قرض حسن من بيت مال المسلمين (بشير، 2013، صفحة 12)، فقد ذكر أن الخليفة عمر بن الخطاب أقرض هند بنت عتبة قرضا حسنا توجهت بذاك القرض للتجارة في بلاد كلب فباعت واشترت (الطبري، 2007، صفحة 437)، كذلك ما جاء به التشريع الإسلامي في فريضة الزكاة، والتي طبقت بشكل أمثل وبتوسع في أيام الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز (أوغلو، 2020، صفحة 250)، حيث يعد ذلك سبقا بتمويل الفقراء وإغنائهم عن السؤال في جوانب الحياة المختلفة.

**2.2. الحاجة إلى المشروعات المتناهية في الصغر:**

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول قاطبة؛ لأنها تمثل محور النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تظهر المشروعات الكبيرة، وما زالت المشروعات الصغيرة تمثل دائرة الضوء والاهتمام في الاقتصادات المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية (حيث يوجد فيها ما يقرب من 9 مليون منشأة) والتي تبلغ قيمتها الإنتاجية حوالي 30% من إجمالي الناتج القومي وفي اليابان (6 مليون منشأة)، والتي بها حوالي 81% من مجموع العمالة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة تحقق الكثير من المزايا الاقتصادية والاجتماعية(عبدالحليم عمر، صفحة 4), حيث تعد ذات أهمية في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المختلفة، خاصة عندما تعاني الدولة من شح الموارد الطبيعية، ويكون الاستثمار المتاح بالعنصر البشري أنسب من أي استثمار أخر، ومثال ذلك: ما تحقق في اليابان وتايوان وكوريا وغيرها من الدول التي استطاعت أن تحقق نموا اقتصاديا كبيرا، وثورة حضارية يشهد لها التاريخ وبزمن قياسي(حرب، 2006، صفحة 118).

وقد أصبح الاعتماد كبيرا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر، لأهمية الدور الذي تلعبه في دول العالم دون استثناء، لما لها من فوائد كثيرة منها: تعتبر من أهم الوسائل في الحد من الفقر والبطالة, حيث توفر الكثير من فرص العمل للأسر الفقيرة والمحتاجة، وتوفر للمجتمع الكثير من الخدمات المختلفة خاصة في الأرياف والضواحي التي تحتاج إلى العديد من السلع والخدمات، وتعتبر من أهم المشروعات التي توفر الاكتفاء للسوق المحلية، كما تسهم في تصدير بعض

السلع للسوق الخارجية، وتسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر بشكل كبير في الأمن الاقتصادي بتوفير العملات الصعبة، والحفاظ على الاستقرار السياسي، وتعد رافدا مهما للصناعات الكبيرة بتوفير ما تحتاج إليه من المواد الأولية والمواد الخام، وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر الكثير من الفوائد في دعم الشباب، وتشجيع المرأة، وإكساب العمال المهارات المختلفة.

**3.2. مفهوم ومعايير المشروعات المتناهية في الصغر وقيوده:**

مفهوم مصطلح المشروعات الصغيرة والمتوسطة واسع الانتشار، حيث يشمل هذا المصطلح الأنشطة سواء من يعمل لحسابه الخاص أو المنشآت الصغيرة، ويشمل أيضا التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسري والإنتاج المنزلي، وقد تعددت التعريفات إلى درجة أن لبعض الدول تعريفها الخاص وبحسب دراسة لمعهد في ولاية جورجيا بأمريكا فإن هناك أكثر من 55 تعريفا مختلفا في 75دولة؛ وذلك بسبب العديد من القيود والضوابط التي تتقيد بها هذه المشروعات(يوسف، 2015، صفحة 3).

وقد اعتمدت التعريفات للمشروعات الصغيرة على عدة معايير (مثل معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة،...) وقد تستخدم التعريفات وفقا للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، ويعتبر التعريف ضروريا لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشروعات وزيادة كفاءتها، ولتحديد تصنيف واضح يجب توفر عدة عوامل؛ مثل توفر المعلومات ودقتها، والبناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطط دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية(الأسرج، 2012، ص 4).

وقد ذكر كثير من الباحثين عدة تعريفات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف موحد لتلك المشروعات، ويعود ذلك لبعض القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد وشامل لهذه المشروعات، من أهم هذه القيود والمعايير:(النمروطي، 2012، صفحة 11)

- اختلاف مستوى النمو، والتطور التكنولوجي؛
- اختلاف القطاع الاقتصادي الذي تنمو فيه هذه المشروعات؛
- الفروق الاقتصادية التي تعمل فيها هذه المشروعات؛
- تعدد المعايير المستخدمة، الكمية والنوعية.

وقد عرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على معيار عدد العمال على أنها" تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عاملا، ووصف المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بأنها مؤسسات صغيرة جدا والتي يعمل فيها ما بين 10 إلى 50 عاملا: بأنها مؤسسات صغيرة، وما بين 50 إلى 100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة"، كما عرفت على أساس معيار رأس المال على أنها "تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال، ومحدودية التكنولوجيا، والبساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث يتراوح رأس المال فيها ما بين 5 إلى 65 ألف. (دينار جزائري)" (ملتقى إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة، 2017، صفحة 5).

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 6 نيسان/إبريل، 2017م، تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية: "بأن هذه المشروعات هي التي تعتمد على استقلالية الإدارة وأن يكون المدير هو مالك المشروع، وتتشكل من مجموعة من الأفراد وأن تكون محلية النشأة، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع"، وقد عرف الاتحاد

الأوروبي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر: بأنها: المؤسسات الصغيرة جدا من 1 -9 عمال، أما المؤسسات الصغيرة من 10 – 99 عامل، أما المؤسسات المتوسطة من 100 -499 عاملا." (سليمان، 2016، صفحة 5).

أما في الجمهورية اليمنية محل الدراسة, فلم يجد الباحث في حدود ما اطلع على تعريفات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر فيما يخص اليمن، على تشريع محدد يميز تلك المنشآت الصناعية غير ما تم ذكره في كتاب الإحصاء السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء في عام 2013 وفق معيار عدد العمال الذي ميز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، (الصناعات الصغيرة هي التي تستخدم من 1-4 عمال والصناعات المتوسطة هي التي تستخدم من 5-9 عمال، والصناعات الكبيرة هي التي تستخدم 10 عمال فأكثر.(السبئي، 2016، صفحة 4)

**4.2. تحليل عام للمصارف الإسلامية في اليمن:**

بدأ القطاع البنكي الحديث يتشكل مع إنشاء البنك المركزي اليمني في عام 1971 م، فيما كان يسمى بالشطر الشمالي من اليمن، وكذلك إنشاء مصرف اليمن في عام 1972م في الشطر الجنوبي، وقبل إعلان الوحدة اليمنية في مايو عام 1990م، نشطت 8 بنوك تجارية في الشطر الشمالي، وقد حظي البنك اليمني للإنشاء والتعمير بـ 38 فرعا من أصل 53 فرعا للبنوك التجارية، وكان الوحيد الذي يملك فروعا خارج المدن الرئيسة الثلاث صنعاء وتعز والحديدة، وفي الشطر الجنوبي اقتصر النشاط على البنك الأهلي اليمني بموجب قانون التأميم رقم 37 لسنة 1969م حيث مارس نشاطه من خلال 30 فرعا استأثرت مدينة عدن وحدها بـ 9 فروع, ويسيطر حاليا القطاع البنكي على القطاع المالي من خلال 19 بنكا تجاريا وإسلاميا ومؤسسة تمويل أصغر، تتوزع حسب ملكية رأس المال بين بنكين ذات ملكية كاملة للحكومة، و 4 بنوك مختلطة تتشارك فيها الحكومة مع القطاع الخاص المحلي، وبنكين آخرين تتشارك فيهما الحكومة مع القطاعين الخاص المحلي والأجنبي، وبنكين يمتلكهما القطاع الخاص المحلي بصورة كاملة، و 5 بنوك يتشارك فيها القطاع الخاص المحلي مع الأجنبي منها 3 بنوك إسلامي، بالإضافة إلى فروع لأربعة بنوك أجنبية(المتوكل والفسيل، 2014، صفحة 2).

**5.2. المصارف الإسلامية في السوق المصرفي اليمني:**

يمثل جدول (1) رأس مال المصارف الإسلامية في اليمن، حيث يوضح اسم البنك وتاريخ تأسيسه وجهة الملكية وأحجام رأس المال المدفوع.

**جدول رقم (1): حجم المصارف الإسلامية في السوق المصرفي اليمني، (العملة مليار ريال يمني).**

| اسم البنك | تاريخ التأسيس | رأس المال | ملكية رأسمال الجهة | النسبة % | عدد الفروع |
|---|---|---|---|---|---|
| بنك التسليف التعاوني الزراعي | 1982 | 17.000 | حكومي | **100** | **51** |
| البنك الإسلامي للتمويل | 1995 | 4.394 | 12 | **73.5** | **5** |
| | | | أجنبي | **22.0** | |
| | | | حكومي | **4.5** | |
| بنك التضامن الإسلامي الدولي | 1996 | 20.000 | خاص | 96.7 | **21** |
| | | | حكومي | 3.3 | |
| بنك سبأ الإسلامي | 1997 | 9.292 | خاص | 85 | **16** |
| | | | حكومي | 15 | |
| بنك اليمن والبحرين الشامل | 2002 | 6,000 | خاص | **57** | **09** |
| | | | حكومي | **43** | |
| بنك الأمل للتمويل الأصغر | 2008 | 3.760 | حكومي | **45** | **18** |
| | | | خاص | **20** | |
| | | | أجنبي | **35** | |
| **مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي** | 2010 | 10.000 | خاص | **100** | **23** |
| **الاجماليات** | | 70,446 | | | **143** |

**المصدر**: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني، 2015/12/31م، ص 99/98.

ويتضح من أحجام المصارف اليمنية في السوق المصرفي اليمني سواء من حيث رأس المال أو عدد الفروع لكل من المصارف التقليدية والإسلامية أن البنوك والمصارف الإسلامية تنافس بشكل كبير البنوك التقليدية، فعلى الرغم من قلة عدد المصارف الإسلامية نسبيا (7 مصارف إسلامية) إلا أنها بلغت تقريبا النصف من حيث رأس المال وكذا الانتشار الجغرافي (حيث تملك 143 فرعا ) الأمر الذي يشجع على القول أن البنوك الإسلامية على قلة عددها إلا أن لها حصة كبيرة من رأس مال مجمل البنوك وهي تكاد تسيطر على النصف من الصيرفة المالية في السوق اليمنية تقريبا، حيث بلغ رأس المال للمصارف الإسلامية مبلغا وقدره (70446 مليون ريال يمني)، بينما إجمالي رأس مال المصارف التقليدية ( 12 مصرفا تقليديا بما فيهم البنك المركزي) مبلغا وقدره (85,966 مليون ريال يمني) حسب ما ذكره التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني بتاريخ 2015/12/31م. (ينظر جدول رقم 1), وهذا الوضع يؤكد على مكانة المصارف الإسلامية في السوق المصرفي اليمني والإقبال الإيجابي عليها.

**6.2. أداء البنوك الإسلامية اليمنية للفترة من (2009-2019م) حسب التقارير السنوية للبنوك في السوق المصرفي اليمني (العملة مليار ريال يمني):**

ورغم حداثة نشأة التجربة المصرفية للبنوك الإسلامية اليمنية، ورغم ما تعانيه الجمهورية اليمنية من عدم استقرار بسبب الحرب والبيئة المحيطة بالمصارف اليمنية، إ لا أن المصارف الإسلامية اليمنية أحدثت نقلة نوعية وتميزا فريدا واستطاعت جذب الكثير من الأموال التي كانت تدار خارج القطاع المصرفي، وأصبحت تستحوذ على نسبة كبيرة من المدخرات تصل الى نسبة 35,6% من إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي اليمني، ونسبة 44,5% من إجمالي التمويلات والقروض المقدمة من البنوك اليمنية حتى نهاية العام 2008م. (الأقرع، 2013، صفحة 3) وإن أداء البنوك الإسلامية اليمنية تأثر كثيرا بما تعيشه اليمن من عدم استقرار نتيجة الحروب أثرت كثيرا على الوضع العام لليمن كاملا، وقد واجهت الباحث صعوبات جمة في معرفة مبالغ الموجودات والربحية والودائع والتمويل، كما كان من الصعب الحصول على كثير من التقارير السنوية للبنوك. (ينظر الجدول رقم 2)

**الجدول رقم (2): أداء البنوك الإسلامية اليمنية للفترة من (2009-2019م)، العملة مليار ريال يمني**

| م | العام | الموجودات | الربحية | الودائع | التمويل |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 2009 | 749 | 155 | 421 | 107 |
| 2 | 2010 | 894 | 215 | 514 | 131 |
| 3 | 2011 | 623 | 134 | 288 | 123 |
| 4 | 2012 | 735 | 221 | 394 | 59.2 |
| 5 | 2013 | 981 | 327 | 559 | 70.2 |
| 6 | 2014 | 1057 | 341 | 918 | 477 |
| 7 | 2015 | 913 | 266 | 774 | 381 |
| 8 | 2016 | 1193 | 268 | 905 | 447 |
| 9 | 2017 | 1307 | 347 | 974 | 454 |
| 10 | 2018 | 819 | 94.3 | 619 | 377 |
| 11 | 2019 | 858 | 41,2 | 672 | 396 |
| الإجماليات | | 10129 | 2368 | 7038 | 3022 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاستعانة بالتقارير السنوية للبنوك الإسلامية اليمنية.

### 7.2. حجم الأصول والموجودات في المصارف الإسلامية اليمنية:

ومن الملاحظ أن هناك جهودا جبارة تبذل رغم ما تعيشه اليمن من أوضاع مأساوية بسبب الحرب الحاصلة والتمزق المجتمعي والآثار السلبية للأزمات والحروب، وقد تكللت هذه الجهود بتحقيق النظام المصرفي بشقية التقليدي والإسلامي حضورا ملموسا، من حيث التمويل أو المشاركة في الحياة المصرفية اليمنية، وهذا يحسب للجهاز المصرفي اليمني رغم عدم الاستقرار الأمني، والتجاري والوضع بشكل عام, وقد تنوعت الصعوبات التي واجهها الجهاز المصرفي اليمني ابتداء من قرار الحكومة اليمنية بنقل البنك المركزي اليمني من العاصمة السياسية صنعاء إلى العاصمة الاقتصادية عدن؛ حيث أدى ذلك الى اختلالات كبيرة.

كما أن بعض البنوك والمصارف الإسلامية والتقليدية حجبت مواقعها الالكترونية، ولم تفصح عن المركز المالي أو تم الإفصاح بشكل غير مفهوم، وكل تلك التقلبات تعتبر السبب الرئيس والمباشر لما حصل من اضطراب بالعملة واختفاء المشتقات النفطية، وتجاذب السيطرة على الأرض بين الأطراف المختلفة للتحكم بالأرض والموارد والسيطرة على المواقع، كل ذلك سبب عائقا حقيقيا يصعب التعامل معه، إلا أن الوضع العام للصيرفة بشكل عام، ووضع الصيرفة الإسلامية بشكل خاص قد حققت نجاحات رغم كل العوائق والظروف التي فرضت على الواقع اليمني, وبالرغم من الدور الإيجابي للمشروعات الصغيرة بخلق فرص عمل لأكثر من مليون ونصف مواطن إلا أن الاهتمام الرسمي لا زال ضعيفا، ولا يعطي الاهتمام اللازم للمشاريع الصغيرة مع العلم أن هذه المشاريع هي التي ربما تقف في وجه ثورة الجياع التي تهدد مستقبل البلاد في حال انهيارها.(اللاعي، صفحة 17)

وتتأثر علاقة المصارف الإسلامية بالمشروعات المتناهية في الصغر عوامل عديدة؛ وتعيش الجمهورية اليمنية أوضاعا استثنائية بسبب الحروب الحاصلة والتي قاربت سبع سنوات أدت إلى اختلالات كبيرة من أهمها:

- ضياع الأمن الذي ضاعف حجم المخاطر، كما ساهم في طرد الكثير من رؤوس الأموال؛
- عدم استقرار العملة أوجد خللاواضحا في العلاقة بين المصارف الإسلامية والمشروعات المتناهية في الصغر؛
- تعرض بعض المصارف الإسلامية للنهب والاستيلاء من قبل المتنفذين أو اللصوص في بعض المناطق؛
- ضعف حركة السوق نظرا لصعوبة التحرك وبيع السلع بالشكل المطلوب، وكذا الحصول على السلع والمواد اللازمة للتجارة والمطلوبة لأصحاب المشاريع المختلفة؛

- الحصار الذي تعيشه الجمهورية اليمنية لعدة سنوات أضعف السوق اليمنية وهدد الواقع المعاش بالعديد من الإشكاليات؛
- الواقع المعاش في اليمن حول معظم السكان إلى مجتمع يعاني من الركود الاقتصادي بسبب انقطاع الرواتب، وتوقف المعونات وغلاء الأسعار، وكل ذلك جعل علاقة البنوك الإسلامية والمصارف الاسلامية بالمشروعات المتناهية في الصغر غير واضحة الملامح؛
- فقد الكثير من أصحاب المشاريع أموالهم بكوارث متعددة، مثل القصف والسرقة والنهب والضياع وغيره من الأسباب المختلفة؛
- اتجه الكثير من أصحاب المشاريع إلى القرى والأرياف هروبا من جحيم الحرب وتبعاتها المختلفة، بحثا عن الأمان لهم ولعوائلهم، مما تسبب في كارثة اقتصادية كبيرة؛
- تسببت الحرب في تمزيق النسيج الاجتماعي؛ حيث سيطرة الجماعات، والقطاعات العسكرية على المواقع التي تخدم تمركزها العسكري غير عابئة بأي اعتبارات أخرى غير تأمين موقعها العسكري؛
- ونظرا لغياب الدولة في بعض المناطق فقد فرضت الجماعات والقطاعات العسكرية على أصحاب المشاريع دعما ماليا لغرض تمويل ما يلزمها من عتاد وغذاء وذخيرة، أسهمت تلك الأتاوات بفرض واقع مأساوي سيء؛
- تعيش المصارف والبنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية، وكذا أصحاب المشاريع على مختلف أحجامها واقعا كارثيا في ظل انعدام الاستقرار على مختلف الأصعدة؛
- تسببت الحرب في اختفاء المواد ا لبترولية والمواد الخام، وانقطاع الكهرباء، وكل ما يعتبر مقوما أساسيا لدعم وتشغيل المعامل والمصانع والبنوك وكل سبل الحياة الطبيعية في الجمهورية اليمنية.

**8.2. تقييم التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر في اليمن:**

أكدت العديد من الدراسات أهمية التمويل الإسلامي ودوره في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتعزيزه من خلال زيادة الفرص للحصول على الخدمات المصرفية حيث يعتبر التمويل الإسلامي مناسبا لتمويل المشروعات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة (عبيد، 2019، صفحة 2)، وقد تصدرت اليمن المرتبة الأولى عربيا والسابعة والعشرين دوليا في الترتيب العام لصناعة التمويل الأصغر، (كان هذا ما كشفت عنه دراسة تقييمية أجرتها وحدة متخصصة في الدراسات تابعة لمجموعة الايكونوميست الدولية التي أعلنت عن تبوء اليمن مكانة عالية بين الدول التي ترعى بيئة الأعمال للتمويل الأصغر في العالم بعد تطبيقها معايير الدراسة)، ويعد الصندوق الاجتماعي للتنمية، المؤسسة الوطنية الرائدة في تأسيس وترسيخ صناعة التمويل الأصغر حيث قام بإنشاء ودعم 14 برنامجا ومؤسسة لتمويل ودعم المنشآت الصغيرة والأصغر تقدم خدمات مالية وغير مالية في معظم محافظات الجمهورية، كما قام الصندوق بإنشاء وتمويل معظم رأسمال بنك الأمل للتمويل الأصغر كأول بنك متخصص في هذا القطاع في منطقة الشرق الأوسط.(الصندوق الاجتماعي للتنمية، 2021)

ورغم حداثة نشأة التجربة المصرفية للبنوك الإسلامية اليمنية، ورغم ما تعانيه الجمهورية اليمنية من عدم استقرار بسبب الحرب والبيئة المحيطة بالمصارف اليمنية، إ لا أن المصارف الإسلامية اليمنية أحدثت نقلة نوعية وتميزا فريدا واستطاعت جذب الكثير من الأموال التي كانت تدار خارج القطاع المصرفي، وأصبحت تستحوذ على نسبة كبيرة من المدخرات

تصل الى نسبة 35,6% من إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي اليمني، ونسبة 44,5% من إجمالي التمويلات والقروض المقدمة من البنوك اليمنية حتى نهاية العام 2008م.(الأقرع، 2013، صفحة 3)

**3.الإطار العملي التطبيقي:**

**1.3.تحديات تعترض التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر:**

**1.1.3.المنهجية المتبعة في الاستبانة:**

- **مجتمع الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة من المشروعات المتناهية في الصغر في الجمهورية اليمنية، وكانت العينة المستهدفة في هذه الدراسة أصحاب المشروعات الصغيرة، وقد تم توزيع الاستبانة على العديد من أصحاب المشروعات الصغيرة لأنهم يعتبرون مصادر معلومات جيدة للدراسة، وكان حجم عينة الدراسة (160) عينة وهو عدد كاف لتحقيق الأهداف المرجوة من الاستبانة، وتكونت أداة الدراسة من جزئيين:الجزء الأول: يتضمن البيانات الخاصة بعينة الدراسة (المتغيرات الديمغرافية)، والجزء الثاني: تضمن هذا الجزء مجموعة من الفقرات التي ضمتها الاستبانة والتي توزعت على محاور عدة.
- **أدوات جمع البيانات:** تمت طريقة جمع البيانات بزيارة أصحاب المشروعات الصغيرة الى مقر أعمالهم بطريقة عشوائية لمحاولة عرض الاستبانة على أصحاب المشاريع المختلفة، وقد اشتملت الاستبانة على (28) فقرة كانت على شكل فقرات مغلقة حددت الإجابة فيها على 5 خيارات موزعة على 7 فرضيات، هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات تمويل المشروعات المتناهية في الصغر في المصارف الإسلامية، وكانت فقرات الاستبانة بما يخدم أهداف الدراسة، حيث تم عرض الاستبانة مسبقا على المشرف على الرسالة، وأستاذ متخصص بتحكيم الاستبانات وتحليل إحصائي، كلجنة تحكيم لإجراء التعديلات اللازمة من قبلهم، لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية، وكانت الملاحظات والتصويبات من قبل لجنة التحكيم،، ثم كان التحرك لتفعيل الاستبانة بالزيارة إلى مقر العمل لكل صاحب مشروع على حده، فمنهم من تعلل بالانشغال ومنهم من تفاعل مع الاستبانة بشرط عدم ذكر اسم مالك المشروع، ومنهم من تفاعل دون أي شرط يذكر، ورغم توزيع أكثر من 300 نسخة إلا أن البعض لم يستجب ولم يفعل الاستبانة، وقد وصل العدد الذي تم تفعيله بصورة وافية إلى (160) عينة.

**2.1.3. محاور الاستبانة:** موزعة على سبع محاور:

-**الجزء الأول: المتغيرات الديمغرافية:** تحليل البيانات وتفسيرها:

**أولا: الجداول:**

**الجدول رقم (3) يبين أفراد العينة من حيث الجنس:**

| الجنس | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| ذكر | 122 | %76.2 |
| أنثى | 38 | %23.8 |
| المجموع | 160 | %100 |

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من معلومات الاستبيان.

يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الذكور بلغت (76.2 %) في المرتبة الأولى بينما نسبة الإناث بلغت نسبة (23.8 %). (ينظر الجدول رقم 3)

**الجدول رقم (4) يبين أفراد العينة من حيث العمر:**

| العمر | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| أقل من 25 | 19 | % 11.9 |
| من 35/26 | 85 | % 53.1 |
| من 45/36 | 47 | % 29.4 |
| من 55/46 | 9 | %5.6 |
| من 65/56 | 0 | 0 |
| **المجموع** | **160** | **%100** |

**المصدر:** إعداد الباحث بالاستفادة من معلومات الاستبيان.

الفئة العمرية من 26-35 سنة هي الفئة الأعلى من بين الفئات العمرية التي تعمل في المشروعات المتناهية في الصغر في اليمن، حيث بلغت نسبتها 53.1%، أما الفئة العمرية من 56-65 فلم يلحظ لها أي نسبة تذكر. (ينظر الجدول رقم 4)

**الجدول رقم (5) يبين المؤهل الدراسي:**

| المستوى التعليمي | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| ثانوية فما فوق | 61 | % 38.1 |
| دبلوم | 38 | % 23.8 |
| بكالوريوس | 47 | % 29.4 |
| دراسات عليا | 4 | % 2.5 |
| أخرى | 10 | % 6.2 |
| **المجموع** | **160** | **%100** |

**المصدر:** إعداد الباحث بالاستفادة من معلومات الاستبيان.

الفئة الأكثر نسبة من بين المستويات التعليمية هي الثانوية فما فوق، وعدد العينات 61 بنسبة 38.1 %، ثم تليها الفئة التعليمية بكالوريوس 38 عينة بنسبة 29.4 %. (ينظر الجدول رقم 5)

**الجدول رقم (6) يبين قطاع العمل ومجاله:**

| قطاع العمل | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| زراعي | 9 | % 5.6 |
| تجاري | 105 | % 65.6 |
| خدمي | 32 | % 20 |
| صناعات خفيفة | 6 | % 3.8 |
| أخرى | 8 | % 5 |
| المجموع | **160** | **%100** |

**المصدر:** إعداد الباحث بالاستفادة من معلومات الاستبيان.

يلاحظ أن المجال التجاري يتربع على أعلى نسبة (65.6 %)، ثم يليه المجال الخدمي بنسبة 20% مما يدل على أن المجال التجاري هو أكبر المجالات على الإطلاق بين قطاعات العمل في المشروعات المتناهية في الصغر في الجمهورية اليمنية. (ينظر الجدول رقم 6)

**الجدول رقم (7) يبين عدد أفراد مؤسستك:**

| عدد أفراد مؤسستك | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| أقل من 5 | 107 | % 66.9 |
| من 6-10 | 41 | % 25.6 |
| من 11-20 | 5 | % 3.1 |
| أكثر من 20 | 7 | % 4.4 |
| أخرى | 0 | 0 |
| المجموع | 160 | %100 |

**المصدر:** إعداد الباحث بالاستفادة من معلومات الاستبيان.

بخصوص عدد الأفراد العاملين في هذه المؤسسات، فقد كانت فئة (أقل من 5 أفراد) هي الأكبر، حيث كانت (66.9 %)، مما يشير إلى أن معظم المشروعات المتناهية في الصغر يعمل بها عدد قليل: أقل من 5 اشخاص، ثم جاءت الفئة العمرية من (6-10) أفراد في المرتبة الثانية بنسبة (25.6 %). (ينظر الجدول رقم 7)

**الجدول رقم (8) يبين عمر المشروع:**

| عمر المشروع | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 61 | % 38.6 |
| من (6-10) سنوات | 53 | % 33.5 |
| من (11-15) سنة | 25 | % 15.7 |
| من (16-20) سنة | 12 | % 7.6 |
| أكثر من (20) سنة | 7 | % 4.4 |
| **المجموع** | **158** | **%100** |

**المصدر:** إعداد الباحث بالاستفادة من معلومات الاستبيان.

الملاحظ أن عمر المشروع فئة أقل من 5 سنوات جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة 38.6%، مما يشير إلى أن معظم المشروعات المتناهية في الصغر في اليمن تم إنشائها حديثا رغم كل الظروف المحيطة بأصحاب المشاريع. كذلك قد يشير إلى قصر عمر المشروع الصغير نسبيا، أو دوام تجدد هذه المشروعات بأشكال وقوالب جديد. (ينظر الجدول رقم 8)

**الجدول رقم (9): استجابات المشاركين بالإجابة على فقرات الاستبانة:**

| | الفقرة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | لم أحصل على أي تمويل إسلامي لمشروعي الصغير من أي بنك يمني | 67 | 55 | 4 | 25 | 11 |
| | لم أحصل على أي تمويل من أي بنك تقليدي أو أي مؤسسة تمويلية سابقا | 62 | 53 | 2 | 29 | 12 |
| | أعرف أحد زملائي الذين يعملون في المشاريع الصغيرة حصل على تمويل من بنك إسلامي | 18 | 77 | 21 | 34 | 14 |
| | رفض طلبي للحصول على تمويل بنكي لمشروعي الصغير | 09 | 17 | 17 | 93 | 25 |
| | تلقيت عرضا لتمويل إسلامي لمشروعي الصغير من بعض البنوك الإسلامية | 11 | 23 | 07 | 83 | 36 |
| | خضعت لدورة تدريبية لكيفية تطوير مؤسستي عبر تمويل لها | 14 | 20 | 08 | 30 | 38 |
| | معرفتي بآليات التمويل الإسلامي محدودة | 22 | 97 | 10 | 23 | 08 |
| | توجد تشريعات قانونية في اليمن تنظم عمل التمويلات للمشاريع المتناهية في الصغر | 11 | 41 | 73 | 23 | 12 |
| | التشريعات اليمنية كافية للنهوض بتمويل المشاريع بالشكل المناسب | 09 | 23 | 79 | 35 | 14 |
| 0 | القوانين اليمنية تلزم المصارف الإسلامية بالتمويل الإسلامي بشكل كاف | 08 | 21 | 73 | 41 | 17 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | الدولة تلزم البنوك الإسلامية لتخصيص تمويلات للمشاريع الصغيرة | 08 | 22 | 66 | 49 | 15 |
| 02 | حصلت على دعم من الدولة في تمويل مشروعي الصغير | 04 | 05 | 09 | 91 | 51 |
| 03 | تجاهل الدولة للمشروعات الصغيرة سبب رئيس في ضعف التمويل | 57 | 28 | 59 | 13 | 03 |
| 04 | عدم حصولي على تمويل سببه عدم الاستقرار نتيجة الحرب في اليمن | 59 | 67 | 11 | 17 | 06 |
| 05 | المصارف الإسلامية في اليمن لديها رؤية واضحة في تمويل المشروعات الصغيرة | 07 | 34 | 45 | 59 | 15 |
| 06 | التمويلات في المصارف الإسلامية اليمنية للمشروعات الصغيرة مشجعة | 11 | 34 | 27 | 71 | 17 |
| 07 | لست مقتنعا بمشروعية التمويل من البنوك الإسلامية | 12 | 69 | 15 | 52 | 12 |
| 08 | لا أرى أن هناك فوائد من التمويل البنكي | 10 | 66 | 12 | 57 | 15 |
| 09 | أفكر بالحصول على تمويل إسلامي مستقبلا | 45 | 44 | 13 | 49 | 09 |
| 0 | لدى مؤسستي مدقق حسابات معتمد | 21 | 22 | 16 | 85 | 16 |
| 01 | عدم القدرة على التعامل مع البنوك الإسلامية من أسباب عدم التمويل | 22 | 70 | 25 | 39 | 04 |
| 02 | لا أملك الخبرات للحصول على تمويل بنكي | 24 | 58 | 12 | 60 | 06 |
| 03 | مشروعي يحتاج إلى تمويل لتطوير العمل | 60 | 59 | 04 | 36 | 01 |
| 04 | مبلغ التمويل المعروض من قبل البنوك الإسلامية كاف للتوسع والتطوير المطلوب | 10 | 20 | 50 | 70 | 10 |
| 05 | ضمانات التمويل صعبة | 46 | 20 | 19 | 03 | 04 |
| 06 | المتابعة والمعاملات تحتاج الى جهد ووقت طويلين | 59 | 75 | 11 | 14 | 01 |
| 07 | المبالغ المالية التي يمول بها المصرف الإسلامي تفي بالغرض | 06 | 20 | 48 | 77 | 09 |
| 08 | لم أحصل على تمويل لأنه سيحملني تكاليف إضافية | 21 | 74 | 21 | 34 | 10 |

**المصدر**: إعداد الباحث بالاستفادة من معلومات الاستبيان.

حيث يشير الجدول رقم (9) للاستبيان إلى إجابات المستجيبين، حيث يشمل 28 فقرة موزعة في سبع فرضيات وتكونت عينة الدراسة من (160) عينة.

**-الجزء الثاني: الفرضيات التي شملتها الاستبانة:**

- الفرضية الأولى: إمكانية الحصول على التمويل المتناهي في الصغر: 5 فقرات (1-5)
- الفرضية الثانية: معوقات متعلقة بضعف الوعي المجتمعي وضحالة ثقافته: فقرتان (6-7).
- الفرضية الثالثة: معوقات متعلقة بالتشريعات اليمنية ودور الدولة: 3 فقرات (8 -10).
- الفرضية الرابعة: معوقات متعلقة بالدولة والتحفيز الحكومي والاستقرار: 4 فقرات (11-14).
- الفرضية الخامسة: معوقات متعلقة بالمصارف الإسلامية في اليمن: فقرتان (15-16).
- الفرضية السادسة: معوقات متعلقة بالعميل نفسه ومشروعه: 7 فقرات (17-23).
- الفرضية السابعة: معوقات ترجع إلى طبيعة التمويل نفسه: 5 فقرات (24 -28).

**3.1.3. نتائج البيانات وتحليلها:** يتم تحليل نتائج البيانات بعد حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودلالة الإحصاء واتجاه العينة ورتبة السؤال عبر برنامج اكسل.

**جدول رقم (10): نتائج البيانات وتحليلها**

| رقم | الفقرة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | المتوسط | الانحراف | النسبة | T Test | اتجاه العينة | رتبة سؤال |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 26 | المتابعة والمعاملات تحتاج إلى جهد ووقت طويل | 59 | 75 | 11 | 14 | 1 | 4.106 | 0.8377 | 82.1 | 16.71 | موافق | 1 |
| 25 | ضمانات التمويل صعبة | 46 | 88 | 19 | 3 | 4 | 4.056 | 0.7075 | 81.1 | 18.89 | موافق | 2 |
| 14 | عدم حصولي على تمويل سببه عدم الاستقرار نتيجة الحرب في اليمن | 59 | 67 | 11 | 17 | 6 | 3.975 | 1.2069 | 79.5 | 10.22 | موافق | 3 |
| 1 | لم أحصل على أي تمويل إسلامي لمشروعي الصغير من أي بنك يمني | 67 | 55 | 2 | 25 | 11 | 3.888 | 1.6728 | 77.8 | 6.706 | موافق | 4 |
| 23 | مشروعي يحتاج إلى تمويل لتطوير العمل | 60 | 59 | 4 | 36 | 1 | 3.881 | 1.3506 | 77.6 | 8.254 | موافق | 5 |
| 2 | لم أحصل على أي تمويل من أي بنك تقليدي أو أي مؤسسة تمويلية سابقا | 62 | 53 | 4 | 29 | 12 | 3.775 | 1.773 | 75.5 | 5.53 | موافق | 6 |
| 13 | تجاهل الدولة للمشروعات الصغيرة سبب رئيس في ضعف التمويل | 57 | 28 | 59 | 13 | 3 | 3.769 | 1.1726 | 75.4 | 8.293 | موافق | 7 |
| 7 | معرفتي بآليات التمويل الإسلامي محدودة | 22 | 97 | 10 | 23 | 8 | 3.638 | 1.1005 | 72.8 | 7.328 | موافق | 8 |
| 19 | أفكر بالحصول على تمويل إسلامي مستقبلا | 45 | 44 | 13 | 49 | 9 | 3.419 | 1.7669 | 68.4 | 2.998 | موافق | 9 |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 21 | عدم القدرة على التعامل مع البنوك الإسلامية من أسباب عدم التمويل | 22 | 70 | 25 | 39 | 4 | 3.419 | 1.1632 | 68.4 | 4.554 | موافق | 10 |
| 28 | لم أحصل على تمويل لأنه سيحملني تكاليف إضافية | 21 | 74 | 21 | 34 | 10 | 3.388 | 1.308 | 67.8 | 3.748 | موافق | 11 |
| 3 | أعرف أحد زملائي الذين يعملون في المشاريع الصغيرة حصل على تمويل من بنك إسلامي | 18 | 73 | 21 | 34 | 14 | 3.294 | 1.3912 | 65.9 | 2.671 | مجايد | 12 |
| 22 | لا أملك الخبرات للحصول على تمويل بنكي | 24 | 58 | 12 | 60 | 6 | 3.213 | 1.4514 | 64.3 | 1.852 | محايد | 13 |
| 17 | لست مقتنعا بمشروعية التمويل من البنوك الإسلامية | 12 | 69 | 15 | 52 | 12 | 3.106 | 1.3534 | 62.1 | 0.993 | محايد | 14 |
| 8 | توجد تشريعات قانونية في اليمن تنظم عمل التمويلات للمشاريع المتناهية في الصغر | 11 | 41 | 73 | 23 | 12 | 3.1 | 0.9711 | 62 | 1.303 | محايد | 15 |
| 18 | لا أرى أن هناك فوائد من التمويل البنكي | 10 | 66 | 12 | 57 | 15 | 2.994 | 1.4025 | 59.9 | -0.06 | محايد | 16 |
| 9 | التشريعات اليمنية كافية للنهوض بتمويل المشاريع بالشكل المناسب | 9 | 23 | 79 | 35 | 14 | 2.894 | 0.9006 | 57.9 | -1.49 | محايد | 17 |
| 10 | القوانين | 8 | 21 | 73 | 41 | 17 | 2.763 | 0.9621 | 55.3 | -3.12 | محايد | 18 |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | اليمنية تلزم المصارف الإسلامية بالتمويل الإسلامي بشكل كاف | | | | | | | | | | | |
| 11 | الدولة تلزم البنوك الإسلامية لتخصيص تمويلات للمشاريع الصغيرة | 8 | 22 | 66 | 49 | 15 | 2.744 | 0.9591 | 54.9 | -3.38 | محايد | 19 |
| 15 | المصارف الإسلامية في اليمن لديها رؤية واضحة في تمويل المشروعات الصغيرة | 7 | 34 | 45 | 59 | 15 | 2.744 | 1.0723 | 54.9 | -3.02 | محايد | 20 |
| 16 | التمويلات في المصارف الإسلامية اليمنية للمشروعات الصغيرة مشجعة | 11 | 34 | 27 | 71 | 17 | 2.694 | 1.2704 | 53.9 | -3.05 | محايد | 21 |
| 24 | مبلغ التمويل المعروض من قبل البنوك الإسلامية كاف للتوسع والتطوير المطلوب | 10 | 20 | 50 | 70 | 10 | 2.688 | 0.9709 | 53.8 | -4.07 | محايد | 22 |
| 20 | لدى مؤسستي مدقق حسابات معتمد | 21 | 22 | 16 | 85 | 16 | 2.669 | 1.4934 | 53.4 | -2.81 | محايد | 23 |
| 27 | المبالغ المالية التي يمول بها المصرف الإسلامي تفي بالغرض | 6 | 20 | 48 | 77 | 9 | 2.606 | 0.8314 | 52.1 | -5.99 | محايد | 24 |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | خضعت لدورة تدريبية لكيفية تطوير مؤسستي عبر تمويل لها | 14 | 20 | 8 | 80 | 38 | 2.325 | 1.4786 | 46.5 | -5.77 | غير موافق | 25 |
| 4 | رفض طلبي للحصول على تمويل بنكي لمشروعي الصغير | 9 | 16 | 17 | 93 | 25 | 2.319 | 1.0739 | 46.4 | -8.03 | غير موافق | 26 |
| 5 | تلقيت عرضا لتمويل إسلامي لمشروعي الصغير من بعض البنوك الإسلامية | 11 | 23 | 7 | 83 | 36 | 2.313 | 1.3734 | 46.3 | -6.33 | غير موافق | 27 |
| 12 | حصلت على دعم من الدولة في تمويل مشروعي الصغير | 4 | 5 | 9 | 91 | 51 | 1.875 | 0.7138 | 37.5 | -19.9 | غير موافق | 28 |

**المصدر**: من إعداد الباحث حسب معطيات الاستبيان.

**- التحليل الكيفي حسب الجدول رقم (10):**

- السؤال رقم (26) والذي يمثل (المتابعة والمعاملات تحتاج الى جهد ووقت طويلين) فقد أجاب 82.1% من أفراد عينة الدراسة بـ موافق حول أن المتابعة والمعاملات تحتاج إلى جهد ووقت طويلين.
- السؤال رقم (25) والذي يمثل (ضمانات التمويل صعبة) فقد أجاب 81.1% من أفراد عينة الدراسة بـ موافق حول أن ضمانات التمويل صعبة.
- السؤال رقم (14) والذي يمثل (عدم حصولي على تمويل سببه عدم الاستقرار نتيجة الحرب في اليمن) فقد أجاب 79.5% من أفراد عينة الدراسة بـ موافق حول أن عدم حصولي على تمويل سببه عدم الاستقرار نتيجة الحرب في اليمن.
- السؤال رقم (1) والذي يمثل (لم أحصل على أي تمويل إسلامي لمشروعي الصغير من أي بنك يمني) فقد أجاب 77.8% من أفراد عينة الدراسة بـ موافق: ولم أحصل على أي تمويل إسلامي لمشروعي الصغير من أي بنك يمني.
- السؤال رقم (23) والذي يمثل (مشروعي يحتاج إلى تمويل لتطوير العمل) فقد أجاب 77.6% من أفراد عينة الدراسة بـ موافق حول مشروعي يحتاج إلى تمويل لتطوير العمل.
- السؤال رقم (2) والذي يمثل (لم أحصل على أي تمويل من أي بنك تقليدي أو أي مؤسسة تمويلية سابقا) فقد أجاب 75.5% من أفراد عينة الدراسة بـ موافق حول لم أحصل على أي تمويل من أي بنك تقليدي أو أي مؤسسة تمويلية سابقا.
- السؤال رقم (13) والذي يمثل (تجاهل الدولة للمشروعات الصغيرة سبب رئيس في ضعف التمويل) فقد أجاب 75.4% من أفراد عينة بـ موافق حول تجاهل الدولة للمشروعات الصغيرة سبب رئيس في ضعف التمويل.

- السؤال رقم (7) والذي يمثل (معرفتي بآليات التمويل الإسلامي محدودة) فقد أجاب 72.8% من أفراد عينة الدراسة بـ موافق حول معرفتي بآليات التمويل الإسلامي محدودة.
- السؤال رقم (19) والذي يمثل (أفكر بالحصول على تمويل إسلامي مستقبلا) فقد أجاب 68.4% من أفراد عينة الدراسة بـ موافق حول أفكر بالحصول على تمويل إسلامي مستقبلا.
- السؤال رقم (21) والذي يمثل (عدم القدرة على التعامل مع البنوك الإسلامية من أسباب عدم التمويل) فقد أجاب 68.4% من أفراد عينة الدراسة بـ موافق حول عدم القدرة على التعامل مع البنوك الإسلامية من أسباب عدم التمويل.
- السؤال رقم (28) والذي يمثل (لم أحصل على تمويل لأنه سيحملني تكاليف إضافية) فقد أجاب 67.8% من أفراد عينة الدراسة بـ موافق حول لم أحصل على تمويل لأنه سيحملني تكاليف إضافية.
- السؤال رقم (3) والذي يمثل (أعرف أحد زملائي الذين يعملون في المشاريع الصغيرة حصل على تمويل من بنك إسلامي) فقد أجاب 65.9% من أفراد عينة الدراسة بـ محايد حول أعرف أحد زملائي الذين يعملون في المشاريع الصغيرة حصل على تمويل من بنك إسلامي.
- السؤال رقم (22) والذي يمثل (لا أملك الخبرات للحصول على تمويل بنكي) فقد أجاب 64.3% من أفراد عينة الدراسة بـ محايد حول لا أملك الخبرات للحصول على تمويل بنكي.
- السؤال رقم (17) والذي يمثل (لست مقتنعا بمشروعية التمويل من البنوك الإسلامية) فقد أجاب 62.1% من أفراد عينة الدراسة بـ محايد حول لست مقتنعا بمشروعية التمويل من البنوك الإسلامية.
- السؤال رقم (8) والذي يمثل (توجد تشريعات قانونية في اليمن تنظم عمل التمويلات للمشاريع المتناهية في الصغر) فقد أجاب 62% من أفراد عينة الدراسة بـ محايد حول توجد تشريعات قانونية في اليمن تنظم عمل التمويلات للمشاريع المتناهية في الصغر.
- السؤال رقم (18) والذي يمثل (لا أرى أن هناك فوائد من التمويل البنكي) فقد أجاب 59.9% من أفراد عينة الدراسة بـ محايدحول لا أرى أن هناك فوائد من التمويل البنكي.
- السؤال رقم (9) والذي يمثل (التشريعات اليمنية كافية للنهوض بتمويل المشاريع بالشكل المناسب) فقد أجاب 57.9% من أفراد عينة الدراسة بـ محايد حول التشريعات اليمنية كافية للنهوض بتمويل المشاريع بالشكل المناسب.
- السؤال رقم (10) والذي يمثل (القوانين اليمنية تلزم المصارف الإسلامية بالتمويل الإسلامي بشكل كاف) فقد أجاب 55.3% من أفراد عينة الدراسة بـ محايد حول القوانين اليمنية تلزم المصارف الإسلامية بالتمويل الإسلامي بشكل كاف.
- السؤال رقم (11) والذي يمثل (الدولة تلزم البنوك الإسلامية لتخصيص تمويلات للمشاريع الصغيرة) فقد أجاب 54.9% من أفراد عينة الدراسة بـ محايد حول الدولة تلزم البنوك الإسلامية لتخصيص تمويلات للمشاريع الصغيرة.
- السؤال رقم (15) والذي يمثل (المصارف الإسلامية في اليمن لديها رؤية واضحة في تمويل المشروعات الصغيرة) فقد أجاب 54.9% من أفراد عينة الدراسة بـ محايد حول المصارف الإسلامية في اليمن لديها رؤية واضحة في تمويل المشروعات الصغيرة.

- السؤال رقم (16) والذي يمثل (التمويلات في المصارف الإسلامية اليمنية للمشروعات الصغيرة مشجعة) فقد أجاب 53.9% من أفراد عينة الدراسة بـ محايد حول التمويلات في المصارف الإسلامية اليمنية للمشروعات الصغيرة مشجعة.
- السؤال رقم (24) والذي يمثل (مبلغ التمويل المعروض من قبل البنوك الإسلامية كاف للتوسع والتطوير المطلوب) فقد أجاب 53.8% من أفراد عينة الدراسة بـ محايد حول مبلغ التمويل المعروض من قبل البنوك الإسلامية كاف للتوسع والتطوير المطلوب.
- السؤال رقم (20) والذي يمثل (لدى مؤسستي مدقق حسابات معتمد) فقد أجاب 53.4% من أفراد عينة الدراسة بـ محايد حول لدى مؤسستي مدقق حسابات معتمد.
- السؤال رقم (27) والذي يمثل (المبالغ المالية التي يمول بها المصرف الإسلامي تفي بالغرض) فقد أجاب 52.1% من أفراد عينة الدراسة بـ محايد حول المبالغ المالية التي يمول بها المصرف الإسلامي تفي بالغرض.
- السؤال رقم (6) والذي يمثل (خضعت لدورة تدريبية لكيفية تطوير مؤسستي عبر تمويل لها) فقد أجاب 46.5% من أفراد عينة الدراسة بـ غير موافق حول خضعت لدورة تدريبية لكيفية تطوير مؤسستي عبر تمويل لها.
- السؤال رقم (4) والذي يمثل (رفض طلبي للحصول على تمويل بنكي لمشروعي الصغير) فقد أجاب 46.4% من أفراد عينة الدراسة بـ غير موافق حول رفض طلبي للحصول على تمويل بنكي لمشروعي الصغير.
- السؤال رقم (5) والذي يمثل (تلقيت عرضا لتمويل إسلامي لمشروعي الصغير من بعض البنوك الإسلامية) فقد أجاب 46.3% من أفراد عينة الدراسة بـ غير موافق حول تلقيت عرضا لتمويل إسلامي لمشروعي الصغير من بعض البنوك الإسلامية.
- السؤال رقم (12) والذي يمثل (حصلت على دعم من الدولة في تمويل مشروعي الصغير) فقد أجاب 37.5% من أفراد عينة الدراسة بـ غير موافق حول حصلت على دعم من الدولة في تمويل مشروعي الصغير.
- وبعد حساب نتائج البيانات بواسطة برنامج اكسل تم حساب نتائج البيانات عبر برنامج المعالج العربي في الإحصاء الاجتماعي للتأكد من صدق البيانات واتجاه العينات فكانت النتيجة كما في الجدول رقم (11) حساب المقياس الخماسي لمعا مل ليكوت، ولم يكن هناك تغيرا كبيرا بين الجدولين مما يثبت صحة البيانات التي تم الحصول عليها عبر برنامج الاكسل وذلك حرصا على التأكد من صحة نتائج البيانات التي تم التحليل على أساسها.
- **حساب المقياس الخماسي حسب معامل ليكوت برنامج APSS**

**جدول رقم (11) حساب معامل ليكوت الخماسي.**

| البنود | الفقرات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | حجم العينة | متوسط حسابي | إنحراف معياري | النسبة المئوية | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | لم أحصل على أي تمويل إسلامي لمشروعي الصغير من أي بنك يمني | 67 | 55 | 2 | 25 | 11 | 160 | 3.89 | 1.29 | 77.8 | موافق |
| 2 | لم أحصل على أي تمويل من أي بنك تقليدي أو أي مؤسسة تمويلية سابقا | 62 | 53 | 4 | 29 | 12 | 160 | 3.78 | 1.33 | 75.6 | موافق |
| 3 | أعرف أحد زملائي الذين يعملون في المشاريع الصغيرة حصل على تمويل من بنك إسلامي | 18 | 73 | 21 | 34 | 14 | 160 | 3.29 | 1.18 | 65.8 | محايد |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | رفض طلبي للحصول على تمويل بنكي لمشروعي الصغير | 9 | 16 | 17 | 93 | 25 | 160 | 2.32 | 1.03 | 46.4 | غير موافق |
| 5 | تلقيت عرضا لتمويل إسلامي لمشروعي الصغير من بعض البنوك الإسلامية | 11 | 23 | 7 | 83 | 36 | 160 | 2.31 | 1.17 | 46.2 | غير موافق |
| 6 | خضعت لدورة تدريبية لكيفية تطوير مؤسستي عبر تمويل لها | 14 | 20 | 8 | 80 | 38 | 160 | 2.33 | 1.21 | 46.6 | غير موافق |
| 7 | معرفتي بآليات التمويل الإسلامي محدودة | 22 | 97 | 10 | 23 | 8 | 160 | 3.64 | 1.05 | 72.8 | موافق |
| 8 | توجد تشريعات قانونية في اليمن تنظم عمل التمويلات للمشاريع المتناهية في الصغر | 11 | 41 | 73 | 23 | 12 | 160 | 3.1 | 0.98 | 62 | محايد |
| 9 | التشريعات اليمنية كافية للنهوض بتمويل المشاريع بالشكل المناسب | 9 | 23 | 79 | 35 | 14 | 160 | 2.86 | 0.96 | 57.2 | محايد |
| 10 | القوانين اليمنية تلزم المصارف الإسلامية بالتمويل الإسلامي بشكل كاف | 8 | 21 | 73 | 41 | 17 | 160 | 2.76 | 0.98 | 55.2 | محايد |
| 11 | الدولة تلزم البنوك الإسلامية لتخصيص تمويلات للمشاريع الصغيرة | 8 | 22 | 66 | 49 | 15 | 160 | 2.74 | 0.98 | 54.8 | محايد |
| 12 | حصلت على دعم من الدولة في تمويل مشروعي الصغير | 4 | 5 | 9 | 91 | 51 | 160 | 1.88 | 0.84 | 37.6 | غير موافق |
| 13 | تجاهل الدولة للمشروعات الصغيرة سبب رئيس في ضعف التمويل | 57 | 28 | 59 | 13 | 3 | 160 | 3.77 | 1.08 | 75.4 | موافق |
| 14 | عدم حصولي على تمويل سببه عدم الاستقرار نتيجة الحرب في اليمن | 59 | 67 | 11 | 17 | 6 | 160 | 3.98 | 1.1 | 79.6 | موافق |
| 15 | المصارف الإسلامية في اليمن لديها رؤية واضحة في تمويل المشروعات الصغيرة | 7 | 34 | 45 | 59 | 15 | 160 | 2.74 | 1.03 | 54.8 | محايد |
| 16 | التمويلات في المصارف الإسلامية اليمنية للمشروعات الصغيرة مشجعة | 11 | 34 | 27 | 71 | 17 | 160 | 2.69 | 1.12 | 53.8 | محايد |
| 17 | لست مقتنعا بمشروعية التمويل من البنوك الإسلامية | 12 | 69 | 15 | 52 | 12 | 160 | 3.11 | 1.16 | 62.2 | محايد |
| 18 | لا أرى أن هناك فوائد من التمويل البنكي | 10 | 66 | 12 | 57 | 15 | 160 | 2.99 | 1.18 | 59.8 | محايد |
| 19 | أفكر بالحصول على تمويل إسلامي مستقبلا | 45 | 44 | 13 | 49 | 9 | 160 | 3.42 | 1.33 | 68.4 | موافق |
| 20 | لدى مؤسستي مدقق حسابات | 21 | 22 | 16 | 85 | 16 | 160 | 2.67 | 1.22 | 53.4 | محايد |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | معتمد | | | | | | | | | |
| 21 | عدم القدرة على التعامل مع البنوك الإسلامية من أسباب عدم التمويل | 22 | 70 | 25 | 39 | 4 | 160 | 3.42 | 1.08 | 68.4 | موافق |
| 22 | لا أملك الخبرات للحصول على تمويل بنكي | 24 | 58 | 12 | 60 | 6 | 160 | 3.21 | 1.2 | 64.2 | محايد |
| 23 | مشروعي يحتاج إلى تمويل لتطوير العمل | 60 | 59 | 4 | 36 | 1 | 160 | 3.88 | 1.16 | 77.6 | موافق |
| 24 | مبلغ التمويل المعروض من قبل البنوك الإسلامية كاف للتوسع والتطوير المطلوب | 10 | 20 | 50 | 70 | 10 | 160 | 2.69 | 0.98 | 53.8 | محايد |
| 25 | ضمانات التمويل صعبة | 46 | 88 | 19 | 3 | 4 | 160 | 4.06 | 0.84 | 81.2 | موافق |
| 26 | المتابعة والمعاملات تحتاج الى جهد ووقت طويلين | 59 | 75 | 11 | 14 | 1 | 160 | 4.11 | 0.91 | 82.2 | موافق |
| 27 | المبالغ المالية التي يمول بها المصرف الإسلامي تفي بالغرض | 6 | 20 | 48 | 77 | 9 | 160 | 2.61 | 0.91 | 52.2 | محايد |
| 28 | لم أحصل على تمويل لأنه سيحملني تكاليف إضافية | 21 | 74 | 21 | 34 | 10 | 160 | 3.39 | 1.14 | 67.8 | محايد |

**المصدر**: الجدول من عمل الباحث، حساب معامل ليكوت الخماسي وفق بيانات الاستبانة.

✓ **تحليل المعلومات ودراسة التحديات والمعوقات التي تواجه المشروعات المتناهية في الصغر.**

- **الفرضية الأولى: إمكانية الحصول على التمويل المتناهي في الصغر: 5 فقرات (1-5)**

تحدثت الفرضية الأولى عن (إمكانية الحصول على التمويل المتناهي في الصغر) في خمس فقرات كالتالي:

**جدول رقم (12) تحليل معلومات الفرضية الأولى: إمكانية الحصول على التمويل المتناهي في الصغر.**

| م | الفقرات | موافق | موافق بشدة | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | حجم العينة | متوسط حسابي | إنحراف معياري | النسبة المئوية | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | لم أحصل على أي تمويل إسلامي لمشروعي الصغير من أي بنك يمني | 67 | 55 | 2 | 25 | 11 | 160 | 3.89 | 1.29 | 77.8 | موافق |
| 2 | لم أحصل على أي تمويل من أي بنك تقليدي أو أي مؤسسة تمويلية سابقا | 62 | 53 | 4 | 29 | 12 | 160 | 3.78 | 1.33 | 75.6 | موافق |
| 3 | أعرف أحد زملائي الذين يعملون في المشاريع الصغيرة حصل على تمويل من بنك إسلامي | 18 | 73 | 21 | 34 | 14 | 160 | 3.29 | 1.18 | 65.8 | محايد |
| 4 | رفض طلبي للحصول على تمويل بنكي لمشروعي الصغير | 9 | 16 | 17 | 93 | 25 | 160 | 2.32 | 1.03 | 46.4 | غير موافق |
| 5 | تلقيت عرضا لتمويل | 11 | 23 | 7 | 83 | 36 | 160 | 2.31 | 1.17 | 46.2 | غير |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | إسلامي لمشروعي الصغير من بعض البنوك الإسلامية | | | | | | | | | | موافق |

**المصدر**: عمل الباحث بالاستعانة ببيانات الاستبانة.

الفرضية الأولى: إمكانية الحصول على التمويل المتناهي في الصغر: 5 فقرات (1-5) : تتحدث حول معوقات التمويلات للمشروعات الصغيرة وما تعانيه المشروعات المتناهية في الصغر من تحديات في التعامل مع الجهات المانحة للتمويل في البنوك الإسلامية، اتجهت العينة بفقرتين نحو موافق، وفقرة واحدة محايد، وفقرتين غير موافق ،كما يوضح الجدول رقم (12) فكانت عينة الإجابات متجهة نحو محايد.

**شملت الفرضيات (الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة) التحديات والمعوقات التي تواجه المشروعات المتناهية في الصغر.**

- **الفرضية الثانية:** معوقات متعلقة بضعف الوعي المجتمعي وضحالة ثقافته: فقرتان (6 -7):

**جدول رقم (13) تحليل معلومات الفرضية الثانية:**

| م | الفقرات | موافق | موافق بشدة | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | حجم العينة | متوسط حسابي | إنحراف معياري | النشبة المئوية | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | خضعت لدورة تدريبية لكيفية تطوير مؤسستي عبر تمويل لها | 14 | 20 | 8 | 80 | 38 | 160 | 2.33 | 1.21 | 46.6 | غير موافق |
| 7 | معرفتي بآليات التمويل الإسلامي محدودة | 22 | 97 | 10 | 23 | 8 | 160 | 3.64 | 1.05 | 72.8 | موافق |

**المصدر**: من عمل الباحث بالاستعانة ببيانات الاستبيان.

جاءت هذه الفرضية بفقرتين تتحدثان عن معوقات متعلقة بضعف الوعي المجتمعي وضحالة ثقافته، وما تعانيه المشروعات المتناهية في الصغر من تحديات في التعامل مع الجهات المانحة للتمويل في البنوك الإسلامية وكانت الفقرتان تتمحوران حول الإجابات التي تم اختيارها من عينات الاستبانة، فكان اتجاه العينة بالفقرة رقم 6 نحو غير موافق، وأما الفقرة رقم 7 فقد كانت "موافق"، ويوضح الجدول رقم (13) أن عينة الإجابات متجهة نحو موافق والتي شكلت ما نسبته 72.8%.

- **الفرضية الثالثة:** معوقات متعلقة بالتشريعات اليمنية ودور الدولة: 3 فقرات (8 -10)

**جدول رقم (14) تحليل معلومات المعوقات المتعلقة بالتشريعات اليمنية ودور الدولة:**

| م | الفقرات | موافق | موافق بشدة | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | حجم العينة | متوسط حسابي | إنحراف معياري | النشبة المئوية | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 8 | توجد تشريعات قانونية في اليمن تنظم عمل التمويلات للمشاريع المتناهية في الصغر | 11 | 41 | 73 | 23 | 12 | 160 | 3.1 | 0.98 | 62 | محايد |
| 9 | التشريعات اليمنية كافية للنهوض بتمويل المشاريع بالشكل المناسب | 9 | 23 | 79 | 35 | 14 | 160 | 2.86 | 0.96 | 57.2 | محايد |
| 10 | القوانين اليمنية تلزم المصارف | 8 | 21 | 73 | 41 | 17 | 160 | 2.76 | 0.98 | 55.2 | محايد |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الإسلامية بالتمويل الإسلامي بشكل كاف | | | | | | | | | | |

**المصدر**: من عمل الباحث بالاستعانة ببيانات الاستبيان

- **الفرضية الثالثة**: معوقات متعلقة بالتشريعات اليمنية ودور الدولة: 3 فقرات (8 -10) جاءت هذه الفرضية بثلاث فقرات تناولت معوقات متعلقة بالتشريعات اليمنية ودور الدولة وما تعانيه المشروعات المتناهية في الصغر من تحديات في التعامل مع الجهات المانحة للتمويل في البنوك الإسلامية، فكان اتجاه العينات بالفقرات الثلاث تتجه نحو محايد كما يوضح الجدول رقم (14)، واتجهت عينة الإجابات نحو محايد.
- **الفرضية الرابعة:** معوقات متعلقة بالدولة والتحفيز الحكومي والاستقرار: 4 فقرات (11 -14)

**جدول رقم (15) تحليل معلومات الفرضية الرابعة:**

| م | الفقرات | موافق | موافق بشدة | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | حجم العينة | متوسط حسابي | إنحراف معياري | النشبة المئوية | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 11 | الدولة تلزم البنوك الإسلامية لتخصيص تمويلات للمشاريع الصغيرة | 8 | 22 | 66 | 49 | 15 | 160 | 2.74 | 0.98 | 54.8 | محايد |
| 12 | حصلت على دعم من الدولة في تمويل مشروعي الصغير | 4 | 5 | 9 | 91 | 51 | 160 | 1.88 | 0.84 | 37.6 | غير موافق |
| 13 | تجاهل الدولة للمشروعات الصغيرة سبب رئيس في ضعف التمويل | 57 | 28 | 59 | 13 | 3 | 160 | 3.77 | 1.08 | 75.4 | موافق |
| 14 | عدم حصولي على تمويل سببه عدم الاستقرار نتيجة الحرب في اليمن | 59 | 67 | 11 | 17 | 6 | 160 | 3.98 | 1.1 | 79.6 | موافق |

**المصدر**: من عمل الباحث بالاستعانة ببيانات الاستبيان.

- **الفرضية الرابعة**: معوقات متعلقة بالدولة والتحفيز الحكومي والاستقرار: 4 فقرات (11 -14) جاءت هذه الفرضية بأربع فقرات تتحدث حول معوقات متعلقة بالدولة والتحفيز الحكومي والاستقرار، وما تعانيه المشروعات المتناهية في الصغر من تحديات في التعامل مع الجهات المانحة للتمويل في البنوك الإسلامية، فكان اتجاه العينات بالفقرات الأربع تتجه بفقرة 11 إلى محايد، وفي فقرة رقم 12 إلى غير موافق أما الفقرتان 13 و14 فكانت تتجه العينة إلى موافق، كما يوضح الجدول رقم (15)، وبناء عليه فكانت عينة الإجابات متجهة نحو موافق.

- **الفرضية الخامسة:** معوقات متعلقة بالمصارف الإسلامية في اليمن: فقرتان (15 -16)

**جدول رقم (16) تحليل معلومات الفرضية الخامسة: معوقات متعلقة بالمصارف الإسلامية في اليمن:**

| م | الفقرات | موافق | موافق بشدة | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | حجم العينة | متوسط حسابي | إنحراف معياري | النسبة المئوية | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 15 | المصارف الإسلامية في اليمن لديها رؤية واضحة في تمويل المشروعات الصغير | 7 | 34 | 45 | 59 | 15 | 160 | 2.74 | 1.03 | 54.8 | محايد |
| 16 | التمويلات في المصارف الإسلامية اليمنية للمشروعات الصغيرة مشجعة | 11 | 34 | 27 | 71 | 17 | 160 | 2.69 | 1.12 | 53.8 | محايد |

**المصدر:** من عمل الباحث بالاستعانة ببيانات الاستبيان.

- **الفرضية الخامسة:** معوقات متعلقة بالمصارف الإسلامية في اليمن: فقرتان (15 -16) جاءت هذه الفرضية في فقرتين تناولتا معوقات متعلقة بالمصارف الإسلامية في اليمن وما تعانيه المشروعات المتناهية في الصغر من تحديات في التعامل مع الجهات المانحة للتمويل في البنوك الإسلامية، فكان اتجاه العينات في الفقرتين تتجهان نحو محايد، كما يوضح الجدول رقم (16) فكانت عينة الإجابات متجهة نحو محايد.
- **الفرضية السادسة:** معوقات متعلقة بالعميل نفسه ومشروعه: 7 فقرات (17 -23)

**جدول رقم (17) تحليل معلومات الفرضية السادسة: معوقات متعلقة بالعميل نفسه ومشروعه:**

| م | الفقرات | موافق | موافق بشدة | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | حجم العينة | متوسط حسابي | إنحراف معياري | النسبة المئوية | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 17 | لست مقتنعا بمشروعية التمويل من البنوك الإسلامية | 12 | 69 | 15 | 52 | 12 | 160 | 3.11 | 1.16 | 62.2 | محايد |
| 18 | لا أرى أن هناك فوائد من التمويل البنكي | 10 | 66 | 12 | 57 | 15 | 160 | 2.99 | 1.18 | 59.8 | محايد |
| 19 | أفكر بالحصول على تمويل إسلامي مستقبلا | 45 | 44 | 13 | 49 | 9 | 160 | 3.42 | 1.33 | 68.4 | موافق |
| 20 | لدى مؤسستي مدقق حسابات معتمد | 21 | 22 | 16 | 85 | 16 | 160 | 2.67 | 1.22 | 53.4 | محايد |
| 21 | عدم القدرة على التعامل مع البنوك الإسلامية من أسباب عدم التمويل | 22 | 70 | 25 | 39 | 4 | 160 | 3.42 | 1.08 | 68.4 | موافق |
| 22 | لا أملك الخبرات للحصول على تمويل بنكي | 24 | 58 | 12 | 60 | 6 | 160 | 3.21 | 1.2 | 64.2 | محايد |
| 23 | مشروعي يحتاج إلى تمويل لتطوير العمل | 60 | 59 | 4 | 36 | 1 | 160 | 3.88 | 1.16 | 77.6 | موافق |

**المصدر:** من عمل الباحث بالاستعانة ببيانات الاستبيان.

الفرضية السادسة: معوقات متعلقة بالعميل نفسه ومشروعه: 7 فقرات (17 -23) جاءت هذه الفرضية في 7 فقرات تتحدث حول معوقات متعلقة بالعميل نفسه ومشروعه، وما تعانيه المشروعات المتناهية في الصغر من تحديات متعلقة بالعميل نفسه ومشروعه، فكان اتجاه العينات في أربع فقرات تتجه نحو محايد، وثلاث فقرات تتجه نحو موافق كما يوضح الجدول رقم (17) وكانت عينة الإجابات متجهة نحو محايد.

- **الفرضية السابعة:** معوقات ترجع إلى طبيعة التمويل نفسه: 5 فقرات (24 -28)

**جدول رقم (18) تحليل معلومات الفرضية السابعة: معوقات ترجع إلى طبيعة التمويل نفسه:**

| م | الفقرات | موافق | موافق بشدة | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | حجم العينة | متوسط حسابي | إنحراف معياري | النشبة المئوية | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 24 | مبلغ التمويل المعروض من قبل البنوك الإسلامية كاف للتوسع والتطوير المطلوب | 10 | 20 | 50 | 70 | 10 | 160 | 2.69 | 0.98 | 53.8 | محايد |
| 25 | ضمانات التمويل صعبة | 46 | 88 | 19 | 3 | 4 | 160 | 4.06 | 0.84 | 81.2 | موافق |
| 26 | المتابعة والمعاملات تحتاج الى جهد ووقت طويلين | 59 | 75 | 11 | 14 | 1 | 160 | 4.11 | 0.91 | 82.2 | موافق |
| 27 | المبالغ المالية التي يمول بها المصرف الإسلامي تفي بالغرض | 6 | 20 | 48 | 77 | 9 | 160 | 2.61 | 0.91 | 52.2 | محايد |
| 28 | لم أحصل على تمويل لأنه سيحملني تكاليف إضافية | 21 | 74 | 21 | 34 | 10 | 160 | 3.39 | 1.14 | 67.8 | محايد |

**المصدر:** من عمل الباحث بالاستعانة ببيانات الاستبيان.

الفرضية السابعة: معوقات ترجع إلى طبيعة التمويل نفسه: 5 فقرات (24 -28) جاءت هذه الفرضية في 5 فقرات تتحدث حول معوقات ترجع إلى طبيعة التمويل نفسه وما تعانيه المشروعات المتناهية في الصغر من تحديات متعلقة بطبيعة التمويل نفسه، فكان اتجاه العينات في ثلاث فقرات تتجه نحو محايد، وفقرتان تتجه نحو موافق كما يوضح الجدول رقم (18) وكانت عينة الإجابات متجهة نحو محايد.

- ✓ **الحلول والمقترحات للمشاكل التي تعترض المشروعات المتناهية في الصغر في اليمن:** هناك تحديات وعوائق كثيرة تعترض المشروعات المتناهية في الصغر فيما يأتي عدد من المقترحات والحلول لحلها، كالآتي:

- الاهتمام من قبل الدولة والمجتمع بنشر ثقافة الوعي التي تعرف الناس بثمرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر.
- أن تتحمل البنوك والمصارف والمؤسسات الإسلامية مسؤوليتها في تخصيص بنود مالية كافية لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة، وأن تخصص الميزانيات التي تنهض بالمشروعات.
- أن تساهم الجامعات في وضع الدراسات الأكاديمية الضرورية؛ التي تثري مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر بأهم المراجع.

- أن يضطلع رجال الفقه والقانون في بسط التشريعات التي تحمي الممولين والمتمولين المتعاملين في مجال المشروعات الصغيرة.
- أن تشرف الدولة على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر؛ عبر الاهتمام بالبنية التحتية وسرعة البت في الخصومات التي تعترض أصحاب المشاريع، وأن تخفف القيود الضريبية والجمركية والتحصيلات الحكومية، ورعاية الأنشطة التي تذلل السبل أمام المشروعات.
- ضرورة التعاون بين القطاع الخاص والعام؛ في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر؛ في التأهيل والتدريب وإقامة الدورات والمنتديات والأنشطة المتجددة التي تساهم في خدمة المشروعات؛ وتبني ثقافة الاعتماد على النفس.
- تشجيع الدولة على البرامج الثقافية التي تسلط الضوء على أهمية المشروعات وفوائدها وإسهاماتها في الحفاظ على أوقات الشباب وصقل مهاراتهم وإكسابهم الخبرات في مختلف مجالات الإنتاج.
- صناعة ثقافة الإنتاج في المجتمع بتكاتف المعنيين في القطاعين العام والخاص، ونشر ثقافة الادخار والاعتماد على النفس والانخراط في العمل الحر الذي تأتي ثماره طيبة يانعة حتى لو تأخرت.
- على الدولة أن تعتمد في مناهج التعليم حب العمل والادخار والابتكار وصناعة ملكة الاعتماد على النفس وأحد طرق ذلك كله هي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر.

## 4. خاتمة:

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ✓ ساهمت البنوك الإسلامية اليمنية في تمويل المشروعات المتناهية في الصغر وعملت على الاهتمام بالمشروعات، إلا أن التمويل لم يكن بالشكل المطلوب حيث إن تمويل المشروعات المتناهية في الصغر بحاجة إلى دعم يلبي حاجات المجتمع.
- ✓ محدودية الإسهام في التمويل المصرفي الإسلامي في اليمن حيث بلغ عدد المحتاجين إلى دعم حوالي 2,4 مليون ولم تتمكن المصارف الإسلامية وغيرها من مصادر التمويل من تجاوز 1,5 مليون للسنوات التي سبقت الحرب، أما بعد الحرب فقد تحولت الملايين من الناس إلى أمس الحاجة للدعم والتمويل.
- ✓ ثمة معوقات للتمويل الإسلامي للمشاريع المتناهية في الصغر وإن كانت تتفاوت بمدى تأثيرها وأهميتها من أبرزها: إمكانية الحصول على التمويل من البنك والتسهيلات التي تقدمها البنوك وطبيعة التمويل نفسه، ثمة معوقات متعلقة بالعميل نفسه ومشروعه، معوقات متعلقة بضعف الوعي المجتمعي وضحالة ثقافته، معوقات متعلقة بالتشريعات اليمنية ودور الدولة، والتحفيز الحكومي.
- ✓ تركز الدعم والتمويل في المصارف الإسلامية اليمنية على صيغة المرابحة حيث مثلت النسبة الأكبر من التمويلات للمشروعات المتناهية في الصغر، ثم تلتها باقي صيغ التمويل بنسب متفاوتة تختلف من مصرف إلى أخر.
- ✓ مثلت العديد من العوائق عقبة في طريق التمويلات للمشروعات المتناهية في الصغر، كان من أهمها اندلاع الحرب في العام 2014م، مما أثر على استمرار التمويل والدعم، وذلك بتداخل العديد من الأسباب والعوائق الأخرى.
- ✓ يعاني التمويل من عوائق عديدة فيما يتعلق بتعامل البنوك الإسلامية مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر والعكس؛ ومنها على سبيل المثال: التركيز على الضمانات العينية أكثر من التركيز على قوة مصادر السداد، وكذلك عدم إدراك أصحاب المشروعات المتناهية في الصغر طرق التعامل مع البنوك والمصارف الإسلامية.
- ✓ القوانين والأنظمة ما زالت بحاجة إلى كثير من الملاءمة ومواكبة الواقع لتمثل دعما وحماية للتمويل الاسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر.
- ✓ للمشروعات المتناهية في الصغر إسهامات محدودة في توظيف الكوادر البشرية ذوي الخبرة ومن لديهم الرغبة في الإنتاج.

**التوصيات: خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات، من أهمها:**

- ✓ ضرورة الدعم الكافي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر، وتخصيص البنوك والمؤسسات التي تتكفل بالدعم والتمويل بنودا مالية تفي بمتطلبات التمويل، كما توصي الدراسة بأن تولي الدول جل اهتماها في سن القوانين التي تشكل الحماية الكاملة للمشروعات الصغيرة.
- ✓ كما توصي الدراسة توفير البيئة المناسبة للمشروعات من سن القوانين وإلزام جميع البنوك التقليدية والإسلامية في تخصيص البنود المالية التي تمثل الدعم لتمويل المشروعات، وإصدار القوانين والتشريعات واللوائح التي تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر، والحرص على أن تكون تلك القوانين واللوائح واضحة ظاهرة، ومعروفة لدى عامة الناس.
- ✓ توصي الدراسة بالعمل على تنوع المنتجات البنكية وتطوير عقود التمويل، وكذلك مواكبة التوسع في برامج التدريب والتوعية بفوائد المشروعات الصغيرة.
- ✓ ضرورة إنشاء مجلس للتمويل الإسلامي يهتم بمواكبة الدراسات الحديثة في التطوير وتطوير أساليب التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية في الصغر، وكذلك البحث عن المصادر المتعددة التي تمكن أصحاب المشاريع الصغيرة من التطور والاستمرار.

## 5.قائمة المراجع:


1. إيهاب طلعت الشايب (2010)، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة: دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر (رسالة ماجستير).
2. بيان حرب(2006)، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التجربة السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، م.22، ع.2
3. توماس ديتشر (2007)، نظرة أخرى على قضية التمويل الأصغر: تسلسل النمو والائتمان في التاريخ الاقتصادي، (معهد كاتو)
4. أبو جعفر بن جرير الطبري (2007)، صحيح وضعيف تاريخ الطبري، ط1 ، (دار ابن كثير، دمشق – بيروت، 2007).
5. حسين عبد المطلب الأسرج، تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم إلى مؤتمر "المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، المغرب، يومي:21-22 مايو 2012م.
6. خليل أحمد النمروطي (2012)، أحمد محمود صيدم، بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها، مؤتمر الشباب والتنمية، 25/24 ابريل. (فلسطين: الجامعة الإسلامية غزة،2012م.
7. رامي يوسف عبيد (2019)، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2019م).
8. سرحان سليمان (2016)، المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: المفاهيم الأهداف التقييم، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، قسم بحوث التسويق، كفر الشيخ: مركز النيل للإعلام .
9. صادق أحمد عبد الله السبئي (2016)، دور مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة: دراسة تحليلية للتجربة اليمنية للفترة (2009-2014م)، جامعة تجران –كلية المجتمع-المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية، 17(2) .
10. صالح قايد الأقرع (2013)، سياسة التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية: اليمن أنموذجا-دراسة تحليلية، المعهد العالمي للمصرفية والمالية الإسلامية، (رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.
11. عبد الله شيخ اوغلو (2020)، الخليفة عمر بن عبد العزيز نموذج اقتصادي يحتذى به، طالب ماجستير، صباح الدين زعيم، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع المجلد(1).
12. محمد حمود فهد بشير (2013)، محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت (رسالة ماجستير: جامعة الشرق الأوسط:
13. محمد صالح اللاعي، التمويل الأصغر في اليمن، رؤية مستقبلية، بنك الأمل، للتمويل الأصغر.
14. محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، أستاذ المحاسبة، كلية التجارة، مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي (جامعة الأزهر).
15. محمد محمود عبد الله يوسف (2015)، آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: نماذج من التجربة المصرية، جامعة القاهرة، المحور الثامن.
16. يحيى يحيى المتوكل (2014)، طه أحمد الفسيل، كمال سلطان الخامري، البنية التحتية المالية لتحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج، الأمم المتحدة-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (الإسكوا)
17. التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، بشأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (28 يونيو 2018م).
18. الصندوق الاجتماعي للتنمية، "اليمن في المركز الأول عربيا في التمويل الأصغر"، الجمهورية اليمنية،2021م
19. الملتقى الوطني، "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، 7/6 ديسمبر، 2017م (الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي).
20. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تنمية التمويل الأصغر الإسلامي: التحديات والمبادرات، الورقة الثانية من حوار السياسات (2008/5/11م).
21. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر: دراسة مسحية، مؤسسة بلانيت فينانس (PLANET FINANCE)، (مصر: مايو، 2008م).